مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

14

العدد

الرابع عشر

مارس 2017م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝

صدق الله العظيم

(سورة البقرة – آيه32)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- تحديد مدلول لفظ إفريقية (المغرب الأدنى) جغرافياً وتاريخياً وأحوالها السياسية في القرن 7هـ/13م.
د. محمود عمار المعلول.....11
2- التحليل المكاني للصيدليات في مدينة الخمس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS).
د. بلقاسم علي سنان.....35
3-التشبيه في الشعر الليبي (ديوان راشد الزبير السنوسي الخروج من ثقب الإبرة . أنموذجا).
د. سالم فرج زوبيك.....62
4-التفكير الإيجابي وعلاقته بالتوافق النفسي.
د. أحمد علي الحويج.....87
5-العامل في المستثنى بـ"إلا".
د. صالح الأخضر.....119
6- دور وسائل النقل المتطورة في تنمية السياحة.
د. عياد ميلاد المجرش و الصادق محمود حامد.....141
7- أثر النص النبوي في تأصيل القواعد النحوية دراسة تحليلية لبعض الأحاديث النبوية الواردة في أمالي السهيلي.
د. فاطمة محمد الأزهري.....155
8- التوفيق بين الفلسفة والدين في الفكر الإسلامي ابن رشد أنموذجاً.
د. سدينة على صالح إكريبات.....173
9- أثر وسائل النقل وتلوث المياه على البيئة ببلدية المرقب بشمال غرب ليبيا (دراسة جغرافية).

د. نجوى عمر الجنين.....202

10- التوجيه الإعرابي لقوله تعالى ذلك ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (دراسة تحليلية).

د. علي سالم جمعة شخطور.....230

11- الدور العربي تجاه القضية الليبية 1945-1952م "دراسة في دور مصر والعراق وجامعة الدول العربية".

د. مفتاح بلعيد غويطة.....265

12- منهج ابن الملا واختياراته النحوية في كتابه منتهى أمل الأريب من حل شواهد مغني اللبيب.

دإمحمد علي سليمان أبوسطاش.....300

13- نقد المتن عند السيدة عائشة رضي الله عنهامرويات أبي هريرة أنموذجاً دراسة نظرية تطبيقية.

أ. وفاء محمد العاتي.....326

14- صناعة الحديد والصلب في مصراته.

دإبتسام عبدالسلام كشيب.....354

15- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية من عام 1955 م-1984م.

د.عبد السلام عمر عرقوب.....368

16- مظاهر البعد الحضاري في مرويات كتاب تيجان في ملوك حمير.

د.إمحمد انويجي غميض و شعبان علي أبوراس.....392

17 - Libyan EFL Learners' Use of English Lexical Collocations.

Dr. Dr. Zainab Ahmed 426

التوجيه الإعرابي لقوله تعالى ذلك ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [1]

(دراسة تحليلية)

إعداد: د.علي سالم جمعة شخطور•

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فإن الاهتمام بدراسة الآيات القرآنية وتحليلها لغويا والاشتغال بها من أفضل ما يتشرف به الباحث؛ لأنها من علوم القرآن الأصيلة التي حظيت باهتمام علماء اللغة، منذ نشأت قواعد اللغة، فوضعوا اللبنات الأولى لفهم كتاب الله عز وجل؛ فلم يدعوا جانبا من جوانب اللغة إلا حرروه تحريرا دقيقا، واستخلصوا منه الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ونظرا لما حظي به القرآن الكريم من إعراب لآياته وبأنه ذو أهمية كبيرة في الوقوف على آراء النحاة، وقع اختياري على دراسة وتحليل هذه الآية، الأمر الذي يستلزم تأصيلها، ويمكن أن أقدم الأسئلة الآتية:

هل (إن) في الآية نافية والمخبر عنه محذوف قامت صفته مقامه والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب؟ هل الخبر هو الجملة الواقعة بعد إلا، والاستثناء مفرغ نحو"ما زيد إلا قائم"والضمير من به يرجع إلى عيسى عليه السلام، والضمير من موته راجع إلى ذلك المبتدأ المحذوف، والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى إلا سيؤمن قبل أن يموت بأن عيسى عبد الله ورسوله؟ تساؤلات عديدة سأوضحها – إن شاء الله – في ثنايا ها البحث.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

1- الموضوع يتعلق بكتاب الله جل وعلا؛ إذ نحن في أمس الحاجة إلى الوقوف على أسراره اللغوية.

---

1 . النساء/159.

• عضو هيأة تدريس بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب الخمس.

2- الحاجة للكتابة في مثل هذه المواضيع؛ لأنها تستدعي دراسة القواعد اللغوية والوقوف على أساليب النحاة عرضا وتوجيها.

3- الموضوع – فيما أعلم – لم يكتب فيه أحد دراسة مستقلة، وغرضي جمع ما تفرق منه في بحث مستقل.

أهداف البحث:

1- إبراز قواعد اللغة وتطبيقها على الآية الكريمة وبيان موقف العلماء منها.

2- بيان مصطلحات العلماء واعتراضاتهم في الرد على بعضهم.

3- إيضاح الفرق في فهم القواعد التي يستخدمها النحاة في إعراب الآية، وبيان منهجهم في الترجيح.

الدراسات السابقة:

بحثت في هذا الموضوع فلم أجد أحدا – حسب علمي – كتب فيه بحثا مستقلا.

المنهج المتبع:

سأتبع بعون الله المنهج التحليلي لاكتشاف النتائج والتأكد منها، الذي يقوم على التفسير والنقد والاستنباط، وقد يكتفى ببعضها، والمعنى العام: شرح الموضوع بتحليل الآية؛ لتتكشف غوامضها، وتبدو بصورة واضحة، حسب الثوابت اللغوية المقررة، ثم استنباط الآراء اللغوية وقياسها على القواعد المعتبرة، ومادة هذا البحث مبثوثة في كتب إعراب القرآن الكريم وكتب النحو المختلفة، وأرجوا أن يوفقني الله في جمع شتات ما تفرق منها، ودراسته في هذا البحث. **فأقول:** يلحظ الباحث في كتب أهل اللغة أنهم شغفوا بتحليل الآيات القرآنية وأكثروا من الاستشهاد بها؛ لتقرير الأحكام والقواعد الكلية، ويوردون الآيات التي لها علاقة بالتوجيه الإعرابي الذي يتحدثون فيه، والقاعدة التي يقررونها، وهذا ما يدل علي سلامة منهجهم، ولقد أوتوا رحمهم الله سعة في العلم ورجاحة في العقل في كل عمل انتهى إليه نظرهم قبولا أو رفضا، دون التعصب لهذا المذهب أو ذاك والآية السابقة موضع الدراسة أحد القضايا الجديرة بالنقاش، وممن ساق هذه الآية ابن هشام فقال:"إن المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية... الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[1]،﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾[2]، ومن ذلك ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [3]، أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفته"[4]، وعلى هذا يكون الخبر هو الجملة الواقعة بعد إلا، والاستثناء مفرغ نحو"ما زيد إلا قائم"والضمير من به يرجع إلى عيسى عليه السلام، والضمير من موته راجع إلى ذلك المبتدأ المحذوف، والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى إلا سيؤمن قبل أن يموت بأن عيسى عبد الله ورسوله...فإن قلت: ويلزم على إعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا، وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة، في أنه مخصوص بالشعر، قلت: إنما ذاك إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن، أو في، وهو في الآية بعض مجرور بمن فجاز[5].

وظاهر هذا التفسير من ابن هشام أنه بيان لإعراب الآية، وأن الصفة المبقاة هي الظرف، والموصوف مبتدأ محذوف، والخبر الجملة الواقعة بعد إلا، والتقدير:وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، وابن هشام لم يوضح في تقديره أن الصفة قامت مقام الخبر، بينما ذهب أبو حيان إلى ذلك فقال:"﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ إن هنا نافية والمخبر عنه محذوف قامت صفته مقامه التقدير: وما أحد من أهل الكتاب"[6]، هذا هو الظاهر[7]، وكذلك قدره السيرافي[8] والشهاب الخفاجي فقال:"والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا والله ليؤمنن به فهو كقوله تعالى:﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾[9]ورجح هذا

1 . الملك/20.

2 . المجادلة/2.

3 . النساء/159.

4 . مغني اللبيب1/30.

5 . ينظر شرح الدماميني1/94.

6 . البحر المحيط4/129، وينظر الارتشاف4/1939، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم3/393.

7 . ينظر الدر المصون2/459، واللباب7/117.

8 . ينظر شرح أبيات سيبويه2/217.

9 . الصافات/164.

الوجه"[1]، ويتجه على تخريجهم أن الموصوف بجملة أو ظرف لا يجوز حذفه في السعة، السعة، إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من" أو "في" قال سيبويه:"وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة(ت18ق)[2][من الوافر]:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنَّ[3]

أي: كأنك جمل من جمال بني أقيش، ومثل ذلك أيضا قوله[من الرجز]:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ[4]

يريد: ما في قومها أحد، فحذفوا هذا..."[5].

وأقول:إن قول سيبويه: "ومثل ذلك من الشعر" يوحي بأن الحذف خاص بالضرورة، وليس حذف الموصوف خاصا بالضرورة؛ لأن النحاة ذكروا أنه لا يجوز، وليس في كلامهم ما يشعر بأن هذا من باب الضرورة، قالوا: لا يجوز حذف الموصوف بجملة أو ظرف إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من" أو "في"، قال الرضي: اعلم أن الموصوف يحذف كثيرا، إن علم، ولم يوصف بظرف أو جملة، كقوله تعالى﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾[6] فإن وصف بأحدهما جاز كثيرا أيضا بالشرط المذكور بعد، لكن لا كالأول في الكثرة؛ لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار، لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح،وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله

1 . حاشية الشهاب3/392.

2 . ينظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء1/51، والشعر والشعراء1/92.

3 . ديوانه/137، وينظر الكتاب2/345، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي2/57.

4 . ينظر الكتاب2/345، ومعاني القرآن للفراء1/271، والمفصل للزمخشري/118.

5 . الكتاب2/345، وينظر المسائل البصريات2/840، والبيان في إعراب غريب القرآن/237.

6 . الصافات/48.

المجرور بـ"من" أو "في"، قال تعالى:﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[1]، وقال:﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾أي: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم"[2]، وفي تقدير سيبويه: كأنك جمل من جمال بني أقيش، حذف الموصوف بدون أن يكون بعضا من مجرور بـ"من" أو "في"، وهذا مثال لقيام الظروف مقام الموصوف لضرورة الشعر[3]، وهكذا أورده الرضي[4]، وابن الناظم[5]، الناظم[5]، والمرادي[6]، وابن عصفور[7]، ويرى ابن جني أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض، وقال:"وأما قوله:(كَأَنّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ) فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر، لو جاز لنا أن نجد من في بعض المواضع قد جعلت اسما لجعلناها ههنا اسما ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه"[8].

وقد يخرج البيت تخريجا سائغا، وبيانه: أن الموصوف هنا يقدر قبل يقعقع، والجملة صفة له، أي: كأنك جمل يقعقع، وهو بعض من المجرور بمن ويكون قوله: (مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ)حالا من ضمير يقعقع الراجع إلى"جمل" المحذوف[9]، وقد نبه الرضي على السبب الذي يمنع من حذف موصوف الظرف أو الجار والمجرور بقوله:"لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار؛ لكونهما مقدرين
بالجملة على الأصح"[10].

---

1 . الجن/11.
2 . شرح الرضي2/324.325،وينظر المساعد على التسهيل2/421.
3 . ينظر الخزانة5/66.
4 . ينظر شرح الرضي2/326.
5 . ينظر شرح ألفية ابن مالك/499.
6 . ينظر توضيح المقاصد مج2ج3/966.
7 . ينظر ضرائر الشعر/135، والمقرب/304، وشرح جمل الزجاجي1/167.168.
8 . سر صناعة الإعراب1/253، وينظر الأصول في النحو لابن السراج3/462.
9 . ينظر الخزانة5/66.
10 . شرح الرضي 2/324.325.

وما فهمته من كلام ابن السراج أن الجملة وشبهها لا تقوم مقام الموصوف، قال:"وكان الكسائي يجيز: نعم الرجل يقوم، وقام عندك، فيضمر يريد: نعم الرجل رجل عندك، ونعم الرجل رجل قام، ويقوم، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول: نعم رجلا قام ويقوم، وهذا عندي لا يجوز، من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء، الصفات التي هي أسماء صفات، يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يستقبح ذلك في مواضع، فكيف تقيم الفعل مقام الاسم وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس، فلا ينبغي أن يقاس عليه"[1]، وما قاله ابن السراج يرد عليه كثير من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية وهذا ما نبه عليه أبو علي رحمه الله بقوله:"وهذا الذي ذكره حسن، فإن قيل: قد جاء﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، و:(مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ) وقول الشاعر[من الطويل]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ[2]

ونحو هذا، قيل له: إنما جاز الحذف في قوله﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾؛ لأنه مبتدأ غير موصوف، إنما هو محذوف من: (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أحد إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) فهذا محذوف على هذا التقدير، والمبتدأ حذفه سائغ، وكذلك﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾، حذف من: (وَإِنْ مِنْكُمْ أحد إِلَّا وَارِدُهَا):(وَمَا مِنَّا أحد إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ)ويستدل متأول هذا على أن قوله أرجح بقوله تعالى:﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[3]، ألا ترى أن﴿مِنْكُمْ﴾ظرف وليس بصفة لـ﴿أَحَدٍ﴾، فإذا كان كذلك لم يكن فيه دلالة، وما جاء من وجوده في الشعر لا يحمل الكلام عليه؛ لأنه حال سعة وليس حال ضرورة، فإن قيل:﴿مِنْكُمْ﴾متعلقة بـ﴿حَاجِزِينَ﴾ ولا يصح أن يعلق﴿مِنْكُمْ﴾في قوله:﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا

1 . الأصول في النحو 1/118.119، وينظر المسائل البصريات2/838.

2 . البيت لابن مقبل ينظر الديوان/38، والكتاب2/347، وتحصيل عين الذهب1/441.

3 . الحاقة/47.

وَارِدُهَا﴾،﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾بما بعد(إلا) ولا يصح أن يكون خبرا عن(أحد)؛ لأن (واردها)خبر عنه، و﴿لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾خبر عنه ولا يكونان خبرين كقولهم: (هذا حلو حامض)؛ لأن (إلا) لا تفصل بينهما؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد في المعنى، وأيضا فإن المعنى يمنع من ذلك؛ لأنه ليس يريد أنه لا أحد منهم، فهذا يمنع من أن يكون (منكم) خبرا ويمنع من أن يكون(واردها) صفة لـ(أحد)، وكذلك﴿لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾، ويمنع من ذلك أن(إلا)لا مدخل لها بين الاسم وصفته، فأما: (ما جاءني أحد إلا ظريف) فإنه على إقامة الصفة مقام الموصوف، كأنه قال:(إلا رجل ظريف)على البدل من الأول، وكذلك:﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾، وهذا يمنع فيه من تعلق(من)بقوله(ليؤمنن)اللام مع(إلا)، وإذا كان كذلك فلا وجه لـ(من)إلا الحمل على الصفة، قيل:فـ(من)متعلقة بفعل مضمر يدل عليه قوله:(له مقام معلوم)، و(واردها)و(ليؤمنن به)، ومعناها البيان لأحد"[1].

والذي ظهر لي من كلام أبي علي رحمه الله: (إنما جاز الحذف في قوله﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾؛ لأنه مبتدأ غير موصوف...والمبتدأ حذفه سائغ) فيه نظر!، وتقريره: أن المبتدأ المحذوف غير موصوف، وهذه علة حذفه عنده كما ذكر، ولكنه عاد فقال: ولا وجه لـ(من) إلا الحمل على الصفة، وهذا حسب رأيي مخالف لما قدره، فإنه قال:" (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أحد إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) فهذا محذوف على هذا التقدير"، والمخالفة واقعة كذلك في تجويزه تقدم الصفة على الموصوف، قال الشمني وإنما تكون كذلك على تقدير أن يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه، وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد إلا"[2].

وقال المرادي:"إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين: أحدهما: أن يعلم جنس المنعوت...والآخر: أن يكون صالحا لمباشرة العمل، فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه في الاختيار؛ لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن، حكى سيبويه:"ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا"، فهذا مثال

1 . المسائل البصريات2/838.842.

2 . المنصف من الكلام1/48.

الجملة، ومثال شبهها قوله تعالى:﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ ...التقدير: وإن أحد من أهل الكتاب"[1]، وفيه نظر!، فهو كما ترى مع تصريحه باشتراط التقدم، أورد الآية مثالا لما نعت فيه شبه جملة قامت مقام المنعوت، وجعل التقدير: وإن أحد من أهل الكتاب، لذا كان محل عجب من ابن الملاّ الحصكفي[2]، ونقل أبو جعفر النحاس رأي سيبويه كما نقل رأي الكوفيين وخطأه فقال:"وتقدير سيبويه:وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، وتقدير الكوفيين:وإن من أهل الكتاب إلا من ليؤمنن به، وحذف الموصول خطأ"[3].

وقال الشاطبي:"وكذلك إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل لم يجز حذفه، كما إذا كان

النعت ظرفا أو مجرورا أو جملة كقولك:"مررت برجل عندك، أو في الدار، أو برجل قام أبوه، فلا تقول: مررت بعندك، ولا بفي الدار، ولا بقام أبوه، وما جاء على خلاف ذلك فشاذ نحو قوله[من الرجز]:

(وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ)[4]

تقديره بليل نام صاحبه...فإن قلت: من أين يفهم هذا الشرط من كلام الناظم؟ فالجواب أن مثل هذا الشرط معلوم من قوة العربية؛ لأن اللفظ لا بد يعطى حقه بعد الحذف، ألا تراهم حين فرغوا العامل لما بعد(إلا)جعلوا ما بعد(إلا)هو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك، على حسب طلب العامل، ونحن نعلم أن الفاعل في المعنى إنما هو المحذوف، وكذلك لما حذفوا "الكائن" و "المستقر" مع الظرف والمجرور جعلوهما قائمين مقامه، متحملين لضميره، فكذلك هنا، فالمنعوت لا بد أن يكون مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو مجرورا، أو ما يتفرع عن هذه الأشياء، فإذا حذف فنعته قائم مقامه، فلا بد أن يصلح لمباشرة العوامل، حتى يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو نحو ذلك، فإذا لم يصلح لوقوعه

1 . توضيح المقاصد والمسالك مج2ج3/965.

2 . ينظر منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب/213،رسالة ماجستير، تح أ.جمعة حامد.

3 . إعراب القرآن2/469، وينظر معاني القرآن للفراء1/294، وحاشية الأمير2/166.

4 . ينظر المقاصد الشافية4/690،والخصائص2/366،367،والخزانة9/390.

في هذه المواضع لم يقم مقامه، فإذا الجملة والظرف والمجرور إذا وقعت نعوتا لا تقوم مقام المنعوت، فلا يحذف معها، فقد يمكن أن يكون ترك ذكر هذا الشرط اتكالا على فهم معناه، ويمكن وجه آخر أبين من هذا: وهو أن يكون هذا الشرط مأخوذا من شرطه المنصوص عليه، وذلك أن الظرف لا يدل على المنعوت أصلا، لو قلت: رأيت مكانك، أو رأيت في الدار، تريد: رجلا مكانك، ورجلا في الدار، لم يكن ثم دليل على المنعوت ولم يعقل، وكذلك لو أقيمت الجملة مقام النعت لم يفهم المنعوت، نحو: رأيت صاحبُه في الدار، وما أشبه ذلك، فمن لوازم هذه النعوت أنها لا تدل على منعوتها لو حذف فقد استقل ذلك الشرط المذكور، بحصول القصد من غير زيادة، وإذا فرض العلم به في موضع لا يلقى به محضور لفظي يجوز أن يقاس، كما إذا كان المنعوت مبتدأ نحو قولك: ما من البشر إلا ينسى والناس رجلان، منهما يعقل ما يراد به، ومنهما لا يعقل ذلك، وفي القرآن الكريم ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، التقدير: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به...وتعيين هذا أن يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من" أو "في"[1].

وذهب السلسيلي(ت770هـ) [2]وناظر الجيش إلى أن الجملة قد تقام مقام المنعوت دون "من" أو "في" كقول الشاعر[من الطويل]:

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ الْمُزُورَانِ وَالْحَصَى لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَا وأَقْتَرَا[3]

وقد ذهبا في هذا مذهب الزجاج فإنه قال:"وزعم النحويون أن هذا إنما يجوز مع(من) و(في)، وهو جائز إذا كان فيما بقي دليل على ما أُلْقَى، لو قلت: ما فيهم يقول ذاك، أو ما عندهم يقول ذاك، جازا جميعا جوازا واحدا، والمعنى: ما عندهم أحد يقول ذاك"[4]وحمله

1 . المقاصد الشافية4/690.693.

2 . اضطربت المصادر في نسبته إلى أقوال متعددة ينظر بغية الوعاة1/205، وطبقات المفسرين2/223، وهدية العارفين6/163، ومقدمة شفاء العليل في إيضاح التسهيل1/19.32.

3 . ينظر شفاء العليل2/761،وتمهيد القواعد7/3371،والإنصاف2/721،والمقاصد النحوية4/84.

4 . معاني القرآن وإعرابه2/58.

الأنباري(ت577هـ)[1]على حذف الموصول وجوزه في الضرورة والتقدير: من أثرا ومن أقترا[2]، وفيه نظر!، وتقريره كما قال العيني:"في قوله: مِنْ بَيْنِ أَثْرَا وأَقْتَرَا، أي من بين من أثرى، ومن اسم منكور وأثرا صفة، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وكذلك من أقترا، ولا يجوز أن يكون من بمعنى الذي؛ لأن حذف الموصول لا يجوز، وحذف الموصوف يجوز فافهم"[3]، و(أحد) المنعوت في الآية كما قدره ابن هشام، و(جمل)المنعوت في البيت كما قدره سيبويه، ليسا بعضا من مجرور بـ(من) أو (في) قبلهما، بل هما بعض من مجرور بـ(من) بعدهما، حيث جعل الجار والمجرور نعتا لهما وهو لا يتقدم على المنعوت، نعم لو كان الشرط كون المنعوت بعض مجرور بـ(من)، أو (في) مطلقا لم يكن عليه غبار[4].

وذهب جامع العلوم(ت542هـ)[5]إلى أن الظرف المذكور في الآية صفة للمبتدإ المقدر قبله، ولعله لا يقول باشتراط تقدم المجرور على المنعوت، فقال:"وحذف أحد جاء في التنزيل وإن لم يكن موصوفا، كقوله:﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾التقدير: وإن من أهل الكتاب أحد، كذا:﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[6] أي إن منكم أحد، وإن جعلت الظرفين في الآيتين وصفا لأحد على تقدير: وإن أحد ثابت من أهل الكتاب، وإن أحد منكم إلا واردها، كان وجها"[7] وتبعه في ذلك السعد التفتازاني في حواشي الكشاف[8].

1 . ينظر ترجمته في بغية الوعاة2/86، ووفيات الأعيان3/139.

2 . الإنصاف2/721.

3 . خزانة الأدب بهامشها المقاصد النحوية4/85، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج2/58.

4 . ينظر منتهى أمل الأريب/212.213،رسالة ماجستير تح/أ. جمعة حامد.

5 . ينظر ترجمته في بغية الوعاة2/160، وإنباه الرواة2/247.

6 . مريم/71.

7 . جواهر القرآن ونتائج الصنعة، المعروف بإعراب القرآن المنسوب للزجاج1/292.

8 . ينظر لوحة/167، ومنتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب/212.213، رسالة ماجستير تح/أ. جمعة حامد.

وقال الإمام الطبري (ت310هـ)[1] في تقدير الآية:"فتأويل الآية إذا كان الأمر على ما وصفت (وما من أهل الكتاب إلا من ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، وحذف (من) بعد (إلا)لدلالة الكلام عليه، فاستغني بدلالته عن إظهاره، كسائر ما قد تقدم من أمثاله التي قد أتينا على البيان عنها"[2]، وكل ما ذكر هو الوجه الأول في تقدير الجار والمجرور ويتجه ويتجه عليه أن جملة القسم إنشائية وهي لا تقع خبرا، قال الشهاب الخفاجي:"ولا يرد عليه أن القسم إنشاء؛ لأن المقصود بالخبر جوابه، وهو خبر مؤكد بالقسم، ولا ينافيه كون جواب القسم لا محل له لأنه لا محل له من حيث كونه جوابا، فلا يمتنع كونه له محل باعتبار آخر لو سلم أن الخبر ليس هو المجموع والتقدير(وما أحد من أهل الكتاب إلا والله ليؤمنن به)،فهو كقوله:﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ورجح هذا الوجه"[3].

وأما الوجه الثاني فهو للزمخشري[4]، وأبو البقاء[5]، والإمام البيضاوي[6]،والإمام النسفي[7]، النسفي[7]، والمولى ابن كمال الرومي[8]، وأبو السعود[9]، ورجحه الأزنيقي[10]، قال الزمخشري:"﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، تقديره:(وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به)..."[11]، أي أن جملة ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، وهو أحد، وهو مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو قوله:﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، ولهذا وضح البيضاوي العبارة بقوله:"والمعنى ما من اليهود والنصارى أحد إلا

1 . ينظر ترجمته في طبقات المفسرين2/110،118، ومرآة الجنان2/195.

2 . جامع البيان في تفسير القرآن مج4ج5/17.

3 . حاشية الشهاب3/392، وينظر شرح التصريح 2/119، بهامشه حاشية الشيخ يس.

4 . ينظر الكشاف1/588، اللباب7/117، والدر المصون2/459.

5 . ينظر التبيان في إعراب القرآن1/406، والدر المصون2/459، وحاشية الشهاب3/392.

6 . ينظر تفسير البيضاوي2/108، ومواهب الأريب شرح مغني اللبيب مخطوط، ل/29.

7 . ينظر تفسير النسفي1/381.

8 . ينظر مواهب الأريب شرح مغني اللبيب مخطوط، ل/29.

9 . ينظر تفسير أبي السعود2/218، ومواهب الأريب شرح مغني اللبيب مخطوط، ل/29.

10 . ينظر مواهب الأريب شرح مغني اللبيب مخطوط، ل/29.

11 . الكشاف1/588.

ليؤمنن بأن عيسى عبد الله ورسوله قبل أن يموت، ويؤيده ذلك أنه قرئ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ﴾ [1]، بضم النون؛ لأن أحدا في معنى الجمع"[2].

وتعقب الزمخشريَ أبو حيان كعادته، ورد الوجه الذي خرج عليه الآية وشدد العبارة معه في كثير من المواضع، مما جعل السمين الحلبي يناقش شيخه أبا حيان على نحو ما سنرى، قال أبو حيان:"وهو غلط فاحش، إذ زعم أن(ليؤمنن به)جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور وهو من أهل الكتاب، والتقدير كما ذكرناه: وإن أحد من أهل الكتاب، وأما قوله: ليؤمنن به، فليست صفة لموصوف، ولا هي جملة قسمية كما زعم، إنما هي جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف؛ إذ لا ينتظم من أحد والمجرور إسناد؛ لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذلك هو محط الفائدة"[3]، قال السمين معقبا على كلام أبي حيان:"وهذا . كما ترى . قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط، وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من(أحد)الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله؟ ونظيره أن تقول:(ما في الدار رجل إلا صالح)، فكما أن(في الدار)خبر مقدم و(رجل)مبتدأ مؤخر، و(إلا صالح)صفته، وهو كلام مفيد مستقيم، فكذلك هذا، غاية ما في الباب أن(إلا)دخلت على الصفة لتفيد الحصر، وأما رده عليه حيث قال: جملة قسمية، وإنما هي جواب القسم فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه، ويكفيه مثل هذه الاعتراضات"[4]، ولعل السبب السبب في تحامل أبي حيان على الزمخشري يرجع إلى عدم معرفة أبي حيان لمراده، حيث إن الزمخشري لا يتقيد كثيرا في تعبيراته واستعمال المصطلحات، كجعله الاعتراض في آخر الكلام، والجمهور يسمونه التذييل، فيعترض عليه أبو حيان بأن الاعتراض لا

---

[1] . هي قراءة أبي ينظر معاني القرآن للفراء295/1،واللباب118/7،والتحرير والتنويرمج3ج24/6

[2] . أنوار التنزيل وأسرار التأويل108/2.

[3] . البحر المحيط129/4، وينظر اللباب117/7.

[4] . الدر المصون459/2، وينظر اللباب117/7.

يقع هذا الموقع ومرجعه إلى أمر لفظي ووضع اصطلاحي[1]، مما جعل ابن هشام يقول:"للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُون﴾[2]: يجوز أن يكون حالا من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾، أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على ﴿نَعْبُدُ﴾، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي من حالنا أنا مخلصون له التوحيد[3] ويردّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان[4]توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين"[5]،يقول الشيخ إبراهيم رفيده رحمه الله:"ونستبعد ما في هذا النص من تعريض بأبي حيان"[6] وقد يضاف سبب آخر في تحامل أبي حيان وهو اختلاف منهجيهما في ملاحظة النكات البلاغية، يقول الشيخ رفيده:"ملاحظة النكات البلاغية والإلحاح في التفتيش عنها لتقرير وجوه الإعراب وتفضيل بعضها على بعض عرفناه في منهج الزمخشري أنه يجعل ذلك في محل الصدارة، ولكن أبا حيان لا يبلغ بها هذا المبلغ، وهو ظاهري التفكير يجعل للدلالات الأولى محل الصدارة، ولهذا نراه يعترض على الزمخشري في تقدير متعلق البسملة:"بسم الله"فعلا مؤخرا للاختصاص[7]، فينكر عليه هذا القول، ويناقشه بأقوال سيبويه المحتملة ويرى ما يراه جمهور النحويين من تقديره مقدما[8]، وقد علق الشاوي(ت1096هـ)[9]على هذا الاختلاف بقوله:"وما ذهب إليه

---

[1] . ينظر النحو وكتب التفسير 2/993،994.

[2] . البقرة/133.

[3] . ينظر الكشاف 1/194، والنحو وكتب التفسير 2/994.

[4] . ينظر البحر المحيط 1/642،643، والنحو وكتب التفسير 2/994.

[5] . مغني اللبيب 2/459، وينظر النحو وكتب التفسير 2/994.

[6] . النحو وكتب التفسير 2/994.

[7] . ينظر الكشاف 1/32.

[8] . ينظر البحر المحيط 1/29.

[9] . ينظر هدية العارفين 6/533، والأعلام 8/169.

الزمخشري مذهب البيانيين لا النحويين"[1] وهناك أسباب أخرى تعرض لها الدكتور رفيده في كتابه النحو وكتب التفسير[2].

أما أبو البقاء فقد نص على هذه المسألة بقوله:"قوله تعالى:﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾إن بمعنى(ما)، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه خبر المبتدإ والمبتدأ محذوف، تقديره: وما من أهل الكتاب أحد، وقيل: المحذوف (من)، وقد مر نظيره، إلا أن تقدير من هاهنا بعيد؛ لأن الاستثناء يكون بعد تمام الاسم، ومن الموصولة والموصوفة غير تامة،﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾: جواب قسم محذوف، وقيل أكد بها في غير القسم، كما جاء في النفي والاستفهام"[3]، وقال الألوسي (ت1270هـ)[4]:"وهو كلام مفيد، فالاعتراض على هذا هذا الوجه . بأنه لا ينتظم من أحد والجار والمجرور إسناد؛ لأنه لا يفيد . لا يفيد لحصول الفائدة بلا ريب نعم المعنى على الوجه الأول، كل رجل من أهل الكتاب يؤمن به قبل موته والظاهر أنه المقصود، وأنه أتم فائدة، والاستثناء مفرغ من أعم الأوصاف، وأهل الكوفة يقدرون موصولا بعد إلا، وأهل البصرة يمنعون حذف الموصول وإبقاء صلته"[5]، وهو كما ترى قد رجح رأي أبي حيان، ويمكن أن يرد عليه بما رد به السمين على أبي حيان بقوله: كيف لا ينتظم الإسناد من(أحد)الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله؟.

وعبارة أبي البقاء:"وقيل أكد بها في غير القسم، كما جاء في النفي والاستفهام" محل نظر!، قال السمين:"إنما يستقيم ذلك إذا أعدنا الخلاف إلى نون التوكيد؛ لأن نون التوكيد قد عهد التأكيد بها في الاستفهام باطراد، وفي النفي على خلاف فيه، وأما التأكيد بلام الابتداء

---

[1] . النحو وكتب التفسير 2/995.996.

[2] . ينظر 2/995.996.997.

[3] . التبيان في إعراب القرآن 1/406، وينظر الدر المصون 2/459.

[4] . ينظر ترجمته في هدية العارفين 6/418، والأعلام 7/176.

[5] . روح المعاني مج3ج3/188.

في النفي والاستفهام فلم يعهد البتة"[1].

وقال البيضاوي:"فقوله﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾جملة قسمية وقعت صفة لأحد، ويعود إليه الضمير الثاني"[2]، وفي عبارته مسامحة؛ لأنها جواب القسم، والجملة القسمية محذوفة، والتقدير: ليس من أهل الكتاب أحد موصوف بصفة الإيمان يقال في حقه(والله ليؤمنن به)؛ لأن الجملة القسمية إنشائية، والجملة الإنشائية لا تقع صفة إلا بالتأويل[3]، وقال ابن الملاّ:"وذهب صاحب الكشاف وقاضي المفسرين إلى أن تقدير الآية: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، على أن﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾جملة قسمية، أي مقسم عليها وقعت صفة لموصوف محذوف، ولا شك في خبرية جواب القسم، فلا يبعد وقوعه صفة ولو مؤكدا بجملة القسم الإنشائية من غير تأويل، وعلى هذا فالظرف خبر مقدم، والموصوف مبتدأ محذوف قامت صفته مقامه، وقد تحقق شرط القيام...ويجوز أن يكون هذا الوجه من الإعراب مراد المصنف، فلا يتجه عليه الإشكال، وقوله: أي: (وما أحد) إلى آخره بيان للمعنى لا للإعراب"[4]، وفيه نظر حسب رأيي!؛ لأن التأليف في إعراب القرآن نابع من التأليف في معانيه؛ لسبق التأليف فيها، وأنها كانت مزيجا من النحو . أصولا وإعرابا . وتوضيح المعاني ببيان المعنى اللغوي للكلمات[5]، ويربط النحاة دائما بين المعنى والإعراب كقولهم:"يُجْزَيْنَ فى المعنى والإعراب مجرى واحدا"[6].

ويتجه على الوجه الذي قال به الزمخشري وغيرُه: أنه لا يجوز التفريغ في الصفات ولذلك عدل عنه المصنف؛ لأنه يرى أن إجازة التفريغ في الصفة مخالف لكلام النحويين فلا يرضاه، قال:"﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[7] ...ومانع الوصفية في

---

1 . الدر المصون2/459،460.

2 . أنوار التنزيل وأسرار التأويل2/108،وينظر مواهب الأريب شرح مغني اللبيب مخطوط ل/29

3 . ينظر حاشية شيخ زاده3/447، وشرح التصريح بهامشه حاشية الشيخ يس2/119.

4 . منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب/213،رسالة ماجستير، تح أ.جمعة حامد.

5 . ينظر الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي/152.

6 . الكتاب1/423، وينظر اللباب2/41، وحاشية الصبان1/157.

7 . الحجر/4.

هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بإلا؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول:(ما مررت بأحد إلا قائم)[1].

وقال الأخفش:"لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته، فإن قلت: ما جاءني رجل إلا راكب، فالتقدير: إلا رجل راكب، يعني أن راكبا صفة لبدل محذوف وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل"[2]، كما نص على ذلك أبو علي في كتابه المسائل البصريات[3]، وجزم به ابن مالك، قال:"وقد صرح أبو الحسن وأبو علي بأن(إلا)لا تفصل بين موصوف وصفته، وما ذهبا إليه هو الصحيح؛ لأن الموصوف والصفة كشيء واحد، وشيئان هنا كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر، كالمتوسط بينهما(إلا)، ولأن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف، فكما لا يقع(إلا)بين الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأن(إلا) وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف فلا تكون في حكم مستأنف"[4]، ويمكن دفعه بما نقل أيضا عن الزمخشري بجواز التفريغ في الصفات، وتبعه غير واحد من المفسرين والمعربين كأبي البقاء[5]، وابن الأنباري(ت577هـ)[6][7]، والبيضاوي[8] وصاحب البديع (ت421هـ)[9]، ومكي القيسي(ت437هـ)[10][11]، وابن هشام الخضراوي(ت646هـ)[1][2]

---

[1] . مغني اللبيب2/420.

[2] . ينظر مغني اللبيب2/497، وشرح التسهيل2/301. 302، والمساعد على التسهيل1/581.

[3] . ينظر2/841، وشرح التسهيل2/301. 302.

[4] . شرح التسهيل2/301.302.

[5] . ينظر التبيان2/777، ومغني اللبيب2/497.

[6] . ينظر ترجمته في وفيات الأعيان3/139، وبغية الوعاة2/86.

[7] . ينظر البيان في إعراب غريب القرآن2/53.

[8] . ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل3/206.

[9] . ينظر ترجمته في بغية الوعاة1/245.

[10] . ينظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء2/309.310، وإنباه الرواة3/313.

[11] . ينظر مشكل إعراب القرآن1/410.

وناظر الجيش[3]، قال الزمخشري:"﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾جملة واقعة صفة لقرية، والقياس ألا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[4]، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب"[5]، وهذه المرة لم يعترض عليه أبوحيان وحده بل سبقه ابن مالك وحكم بفساد مذهبه من خمسة أوجه:

أحدها: أنه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة كجواز تقدمها على صاحبها، وجواز تخالفهما بالإعراب، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الواقع نعتا، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبت مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الجملة النعتية[6].

الثاني: أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه، فوجب ألا يلتفت إليه.

الثالث: أنه معلل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضد لما يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال العاطف مؤكَّد.

الرابع: أن الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما؟.

الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، نحو(إن رجلا رأيه سديد لسعيد)، فرأيه سديد جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو؛ لعدم صلا حيتها للحال، خلاف ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾فإنها جملة يصلح

---

[1] . ينظر ترجمته في بغية الوعاة1/267.

[2] . ينظر شرح التصريح1/587، والمساعد على التسهيل1/581.

[3] . ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد5/2129.

[4] . الشعراء/208.

[5] . الكشاف2/570، وينظر مغني اللبيب2/497، وكتاب عروس الأفراح1/499.

[6] . ينظر شرح التسهيل2/302،ومنتهى أمل الأريب/467،رسالة ماجستير،تح أ.إمحمد أبو سطاش.

في موضعها الحال؛ لأنها بعد نفي، والمنفي صالح لأن يجعل صاحب حال، كما هو صالح أن يجعل مبتدأ، وإنما جاز أن يجعل صاحب الحال نكرة بعد النهي لشبهه بالنفي كقول قطريّ(ت78هـ)[1][من الكامل]:

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ[2]

فليجز ذلك بعد النفي فهو أولى وأحرى؛ لأن النهي لا يصحب المبتدأ، ويصحبه النفي[3] وانتصر النجم السعدي[4]في شرح الحاجبية لجار الله، فأجاب عن الوجه الأول: بأن جار الله أعرف باللغة، مع أنه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدم المعول عليه[5]، وعن الثاني: بأن تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما، والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف، والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها كانت في الأصل للجمع المناسب للإلصاق، وإن لم تبق عاطفة، وعن الثالث: بأن ليس المراد بالالتصاق اللفظي كما فهمه، بل المعنوي وبالواو تأكد الثاني دون الأول[6].

وقول أبي حيان:"وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحدا قاله من النحويين"[7] اعترض عليه السمين الحلبي بقوله:"وفي محفوظي أن ابن جني سبقهما إلى ذلك"[8]،ولعل أبا حيان رحمه الله لم يقف على أقوال النحاة في هذه المسألة، ثم عقب السمين رحمه الله بعد ذلك بقوله:"قول الزمخشري قويّ من حيث القياس، فإن الصفة كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالا، كذلك يدخل عليها واقعة صفة، ويقويه أيضا ما نصره به من الآية

---

[1] . ينظر ترجمته في وفيات الأعيان93/4، والأعلام200/5، ومعجم الشعراء المحدثين/215.

[2] . ينظر شرح التسهيل303/2، وشرح التصريح587/1، وشرح الألفية لابن الناظم/320.

[3] . ينظر شرح التسهيل303/2، وشرح التصريح587/1، وتعليق الفرائد187/6.

[4] . ينظر ترجمته في بغية الوعاة591/1، وكشف الظنون1371/2.

[5] . ينظر المنصف من الكلام للشمني111/2، وتعليق الفرائد188/6.

[6] . ينظر تعليق الفرائد188/6.

[7] . البحر المحيط466/6، وينظر اللباب428/11.

[8] . الدر المصون287/4، وينظر اللباب428/11.

الأخرى في قوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾، ويقوّيه أيضا قراءة ابن أبي عبلة(ت152هـ)[1]﴿ إِلَّا لَهَا﴾ بإسقاط الواو[2]، والزيادة ليست بالسهلة"[3]، وكأن الرضي أجاز أجاز هذا الرأي . بإعراب ما بعد إلا صفة . فإنه بعد ما ذكره أخذ يعلل له، ولم يشر إلى ضعفه إلا بقوله: (وقيل) التي يمكن أن تكون للتفصيل لا للتضعيف فقال:"ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، الواو فيه للحال؛ لأن صاحب الحال عام، وقيل: الجملة صفة للنكرة، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بإلا، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملة، وبإلا فجيء بالواو رابطة"[4] وجوز ناظر الجيش التفريغ في الصفات بقوله:"وقد قلت: إن المصنف منع ذلك؛ لأن(إلا) لا تعترض بين الصفة والموصوف، للعلة التي تقدمت على الخلاف لذلك، وما منعه المصنف فيه نظر! فإنه قد تقدم عنه الكلام على الاستثناء المفرغ أن التفريغ يكون باعتبار الصفات كما يكون باعتبار غيرها، وإن من ذلك: ما مررت بأحد إلا زيدٍ خيرٍ منه، وكذا: ما جاءني من أحد إلا قائمٍ؛ لأن الوصف يكون مفردا، ويكون جملة، وحكما في الصحة واحد، وإذا قصد التفريغ باعتبار الوصف تعين دخول(إلا)؛ لأن المعنى المقصود بالتفريغ . وهو قصر الموصوف على الصفة في مثل: ما جاءني رجل إلا راكبٌ . يفوت لو لم يأت بها، وقد أوضح هذا المعنى سيبويه حيث قال في قولك: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم إلا أنك أدخلت(إلا)لتجعل (زيدا) خبرا من جميع من مررت به، ولو قلت: مررت بناس زيدٌ خيرٌ منهم، لجاز أن يكون قد مر بناس آخرين هم خير من زيد، فإنما قال: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، ليخبر أنه لم يمر بأحد يفضل زيدا[5]، والظاهر منه أن الجملة الواقعة بعد (إلا) في قولك: ما مررت مررت بأحد إلا زيدٍ خيرٍ منه، صفة لـ(أحد)، وأن (إلا) دخلت بين الموصوف والصفة؛

---

[1] . ينظر ترجمته في غاية النهاية19/1، وشذرات الذهب380/1.

[2] . ينظر القراءة في البحر المحيط466/6، وحاشية الشهاب497/5، وروح المعاني258/7.

[3] . الدر المصون 288.287/4، وينظر اللباب428/11.

[4] . شرح الرضي102/2.

[5] . ينظر الكتاب342/2.

لتقيد المعنى الذي أشار إليه، فهي ملغاة لفظا، معتبرة معنى وإذا تقرر هذا بعد المنع الذي أشار إليه المصنف إلا أن يمنع التفريغ باعتبار الصفات، ولما منع المصنف كون الجملة المشار إليها وصفا، جعلها حالية كما تقدم، وجعلها حالا لا يمتنع، ويكون ما قبل (إلا) مفرغا لما بعدها باعتبار الأحوال نحو﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ﴾[1]"[2]، ولعل ابن السراج قصد المعنى نفسه في قوله:"في قولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، لا يجوز أن تقول: ما مررت بأحد غير زيد خير منه، وأنت تريد ذلك المعنى، وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة، وكذلك (إلا) أقاموها مقام غير،إذا كانت صفة، كما أقاموا غير مقام (إلا) إذا كانت استثناء، وأصل غير في هذا الباب أن تكون صفة، والاستثناء عارض فيها، وأصل (إلا) الاستثناء والصفة عارضة فيها"[3]، ولعل الزمخشري يقصد بالتفريغ في الصفات أن تكون (إلا) ملغاة فنص على ذلك بقوله:"وإذا قلت: ما مررت بأحد إلا زيدُ خير منه، كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد، وإلا لغو في اللفظ، معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم"[4]، ويؤكد ابن الحاجب (ت646هـ)[5] ذلك بقوله:"وتقول: ما مررت بأحد إلا زيدُ خير منه، هذا الفصل ينعطف على القسم الخامس من المستثنيات، وهو الذي يسميه النحويون الاستثناء المفرغ، وقد تقدم أنه جار في كل ما يصح أن يكون معمولا لما قبله فجرى في الأحوال والصفات، وكما أن الصفة يصح أن تقع مفردة وجملة في غير هذا الموضع فكذلك ههنا، فلذلك جاز: ما مررت بأحد إلا زيدُ خير منه، كما جاز: ما مررت بأحد إلا عالم، فما بعد إلا واقع صفة لأحد، وإلا لغو في اللفظ لأنها وقعت في الاستثناء المفرغ، معطية في المعنى فائدتها"[6] ولكنه اعترض على عبارة الزمخشري بقوله:

---

[1] . الأنفال/16.

[2] . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد5/2197.2198.

[3] . الأصول في النحو 1/285.

[4] . المفصل في علم العربية/72.

[5] . ينظر ترجمته في بغية الوعاة2/134.135، وغاية النهاية في طبقات القراء1/508.

[6] . كتاب أمالي ابن الحاجب1/379.

وقوله:(جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم)، غير مستقيم؛ لأن كون زيد ههنا خيرا من جميع من مررت بهم مفهوم من خبره، وهو قوله: خير منه، لا من (إلا)، فلم يصح قوله: إن فائدة(إلا) أنها جعلت زيدا خيرا من جميع الممرور بهم، ووجه الإلباس في ذلك: أن الصفات والأحوال الواقعة في الاستثناء المفرغ لم تجر على ذوق المستثنيات، وبيان ذلك: أنك إذا قلت: ما ضربت إلا زيدا، فقد نفيت الضرب عن كل أحد، وأثبته للمذكور بعد (إلا)، وفي الصفة والأحوال ليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني رجل إلا عالم، لم يستقم أن تقدر نفي جميع الصفات عن رجل وإثبات صفة العلم خاصة لأن ذلك باطل، فإنه لا ينفك عن صفات سوى العلم، وكذلك في الأحوال، فلما كانت الصفات والأحوال بهذه المثابة توهم أن الذي أفادته (إلا) هو ما ذكره وليس بصحيح، فإن قيل: فما الذي تفيده(إلا)في الصفات والأحوال مع استحالة نفي الأجناس فيها؟، قلنا: لما استعملت الصفات والأحوال في الاستثناء المفرغ وتعذر من حيث الوجود نفي أجناسها جعل المنفي إما الأنواع المضادة للمذكور بعدها وغما الجنس على سبيل المبالغة،...فعلى هذا لا تكون (إلا) أفادت إلا أحد أمرين إما نفي جميع الصفات على طريق المبالغة، كأن قائلا قال: ليس زيد خيرا ممن مررت بهم، فقلت: ما مررت بأحد إلا زيد خير منهم، وإما نفي ما يضادّ كونه خيرا منهم على ما تقدم"[1] ونص ابن يعيش صراحة على دخول (إلا) بين الصفة والموصوف فقال:"اعلم أن (إلا) تدخل بين المبتدإ وخبره وبين الصفة وموصوفها، وبين الحال وصاحبه، ...ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك: ما مررت بأحد إلا كريم، وما رأيت فيها أحدا إلا عالما، أفدت بـ(إلا) إثبات مرورك بقوم كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم، وكذلك أثبتت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم"[2]، والقياس أن لا يتوسط العاطف بين الصفة والموصوف لشدة اتصالها به، لكن لما كانت الصفة كالحال في المعنى وغن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، وجاز أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالا، كذلك جاز أن تدخل على الجملة الواقعة صفة، فكما أن معنى

[1] . المصدر السابق1/379،380.

[2] . شرح المفصل1/93.

الحالية لا يتغير بدخول الواو عليها نحو: جاءني عمرو عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب،كذلك معنى الوصفية لا يتغير بدخول الواو عليها وعدم دخولها، وكما أن الواو الداخلة على الحال إنما تدخلها لمجرد الربط كذلك الواو الداخلة على الصفة، وذلك أن الأصل في الجملة الواقعة موقع الحال أن لا تدخلها الواو لفوات المغايرة؛ لأن حكم الواو مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه، والخبر ليس موضعا لدخول الواو، فكذا الحال، وإنما يدخلها لمجرد الربط، لا سيما إذا كانت جملة اسمية، فإنها أشد اقتضاء للربط، فكذا حكم الوصف؛ لأن الصفة مرتبطة بالموصوف، فتكون الواو لتأكيد ذلك الارتباط[1].

ونقل عن منذر بن سعيد(ت349هـ)[2]أن هذه الواو هي التي تعطي أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو[3] ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[4]، ولعلماء المعاني كلمتهم في هذا السياق قال السكاكي:"﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، فالوجه عندي هو أن﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾حال لقرية، لكونها في حكم الموصوفة، نازلة منزلة: وما أهلكنا قرية من القرى، لا وصف، وحمله على الوصف سهو لا خطأ، ولا عيب في السهو للإنسان، والسهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه، والخطأ ما لا يتنبه صاحبه، أو يتنبه لكن بعد إتعاب"[5]، واعتذار السكاكي عن الزمخشري ظاهر بأن ذلك سهو ولا عيب فيه، قال الألوسي:"ولم يرض بذلك صاحب الكشف، وانتصر للزمخشري، فقال: قد تكرر هذا المعنى منهم، في هذا الكتاب، فلا سهو كما اعتذر صاحب المفتاح، وإذا ثبت إقحام الواو كما عليه الكوفيون، والقياس لا يدفعه لثبوته في الحال، وفيما أضمر بعده الجار في نحو: بعت الشاء شاة ودرهما، وكم وكم، وهذه تدل على أن الاستعارة شائعة في الواو نوعية بل جنسية، فلا نعتبر النقل الخصوصي ولا يكون من إثبات اللغة بالقياس لثبوت النقل عن نحارير الكوفة، واعتضاده

---

[1] . ينظر حاشية شيخ زاده194/5.

[2] . ينظر ترجمته في بغية الوعاة301/2، ونفح الطيب350/1.

[3] . ينظر روح المعاني258/7.

[4] . الزمر/71.

[5] . مفتاح العلوم/359، وينظر روح المعاني258/7، وكتاب عروس الأفراح499/1.

بالقياس، والمعنى ولا يبعد من صاحب المعاني ترجيح المذهب الكوفي، إذا اقتضاه المقام، كما رجحوا المذهب التميمي على الحجازي في باب الاستثناء[1]عنده، ولا خفاء أن المعنى على الوصف أبلغ، وأن هذا الوصف ألصق بالموصوف منه في قوله تعالى:﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾؛ لأنه لازم عقلي، وذلك عادي جرى عليه سنة الله تعالى، وفي الدر المصون أنه قد سبق الزمخشري إلى ما قاله ابن جني وناهيك به من مقتدى"[2]، وهذا يؤيد ما قاله الشيخ رفيده من أن الزمخشري كثير التفتيش عن النكات البلاغية ويجعلها في محل الصدارة، وتركزت أغراض الاستشهاد عنده في عدة أغراض في مقدمتها الاستشهاد البلاغي لبيان جمال التعبير وصوره البيانية وأساليبه العالية، وكذلك الاستشهاد للمعاني وتوضيحها وتحليلها في قالب أدبي رفيع حتى قال ابن المنير(تـ683هـ)[3]وهو عنيف عليه في أخطائه:"وهذا الفصل من كلامه يستحق على علماء البيان أن يكتبوه بذوب التبر لا بالحبر"[4].

فإن قيل: لما كان قوله تعالى:﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾صفة لـ(قرية)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾فما الفرق بينهما حتى أكد لصوق الصفة بالموصوف في إحداهما ولم يؤكد في الأخرى؟ قال شيخ زاده:"فالجواب أن الوصف المذكور في هذه الآية غير الوصف المذكور في قوله: ﴿إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾؛ لأن الوصف فيما نحن فيه لازم عقلي، وفي تلك لازم عادي، جرت عليه سنة الله تعالى، فإن وجود الحوادث في أي وقت كان على سبيل الاتفاق، لا يقتضيه العقل والحكمة، بل هما يقتضيان أن يكون لكل حادث وقت مقدر، وكتاب معلوم لا يتقدم عليه ولا يتأخر، بخلاف لزوم سبق وجود المنذر على الإهلاك، فإن لزومه له بمجرد جري عادة الله تعالى على ذلك"[5]، ورجح كثير من النحاة عدم صحة دخول الواو بين الموصوف وصفته بينما

---

[1] . ينظر روح المعاني10/220،221.

[2] . المصدر السابق7/258، وينظر حاشية الشهاب5/497.

[3] . ينظر ترجمته في فوات الوفيات1/149،150، والنجوم الزاهرة7/361.

[4] . ينظر النحو وكتب التفسير 1/744.

[5] . حاشية محي الدين شيخ زادة5/194.

جوزوا دخولها على الجملة الحالية؛ لأن الحال يخالف الصفة بتقدمها على صاحبها، ومخالفتها له في الإعراب، ولتخالفهما بالتعريف والتنكير غالبا، وأيضا فإن الواو إنما دخلت بين الحال وصاحبها؛ لأن الحال في معنى الجملة، فإن معنى: جاء زيد راكبا، جاء وهو راكب، بخلاف:جاء زيد الراكب[1]، وقد صرح ابن الحاجب في الأمالي بما ذكر من عطف الصفة على الموصوف[2]

قال السبكي:"واختار الطيبي(ت743هـ)[3]صحة قول الزمخشري في دخول الواو بين الصفة والموصوف، وزعم أنها سلبت معنى التغاير وصارت للربط فقط، فتكون بمعنى الباء"[4]، وقال العكبري(ت616هـ)[5]:"الواو تقع على وجوه: أحدها العطف المطلق ...والسادس: أن تكون بمعنى(الباء)كقولك: بعت الشاء شاة ودرهم أي: بدرهم"[6] قال السبكي:"ووجهه: أن الواو للجمع والاشتراك، والباء للإلصاق، والجمع والإلصاق من واد واحد،..."[7]، وجوز السعد في مطوله وقوع التفريغ في الصفات فقال ما نصه:"وأما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة، فإنها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر مستقر كقوله تعالى:﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[8]، وقوله تعالى:﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، ونحو ذلك، قلت: أمثال ذلك مما ورد على خلاف الأصل تشبيها بالحال"[9]، ونقل الشمني عن السعد في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية، لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل: ما جاءني رجل إلا كريم[10]،وفيه

---

[1] . ينظر كتاب عروس الأفراح1/500، ودلائل الإعجاز في علم المعاني/165.

[2] . ينظر كتاب أمالي ابن الحاجب1/249، وكتاب عروس الأفراح1/500.

[3] . ينظر ترجمته في طبقات المفسرين1/146، والبدر الطالع/241 .

[4] . كتاب عروس الإفراح1/500.

[5] . ينظر ترجمته في إنباه الرواة2/116.118، سير أعلام النبلاء22/91.93.

[6] . اللباب في علل البناء والإعراب1/419، وينظر شرح الرضي2/19، والمغني2/725.

[7] . كتاب عروس الإفراح1/500.

[8] . الكهف/22.

[9] . المطول/465.

[10] . ينظر المنصف من الكلام1/48، ومواهب الأريب شرح مغني اللبيب مخطوط ل/29.

نظر!، لشيوع الخلاف فيه، ولا أقل من أن يكون مقتضاه الجواز قطعا، هذا أظهر الأمرين، ويقويه منع أبي حيان ومن معه[1]، ولم يفهم الخلاف من كلام الرضي حيث قال:"وأما الاستثناء في التوابع، ففي البدل نحو...والوصف نحو:(ما جاءني أحد إلا ظريف، وما لقيت أحدا إلا أنت خير منه..."[2].

الخاتمة

بعد عرض الآية موضع الدراسة وتحليلها؛ تبين أن القرآن الكريم هو الميدان الذي تؤصل به القاعدة النحوية، عن طريق التطبيق العملي؛ لذا اخترت الآية موضع الدراسة؛ لتكون الميدان الفسيح للتأصيل، فجمعت مادتها العلمية، وانتهى بي الحال – بتوفيق الله – إلى النتائج الآتية:

1- الكشف عن تباين مظاهر القواعد النحوية في هذا التركيب القرآني، مما يدفع شبهة أخذ النحو العربي من غير العربية.

2- أهمية الدراسة النحوية في ظل الأسلوب القرآني، ففيه حسم لبعض القضايا النحوية، والدعوة للنظر والتأمل المستمرين.

3- ظهر لي أصالة القواعد التي قعدها النحاة، أثبتها الأسلوب القرآني، وهذا يعطينا حرية القياس عليه والنسيج على منواله.

4- احتوت الآية موضع الدراسة على موصوف محذوف، وذلك استقام مع البناء القرآني لأن هذا المحذوف قد أوحى به السياق ودلت عليه القرائن.

5- أظهر البحث تنوع التخريجات النحوية حول الآية موضع الدراسة، وكلها تحمل معان تختلف عن الأخرى.

6- يتجه على تخريج النحاة للتركيب القرآني موضع الدراسة أن الموصوف بجملة أو ظرف لا يجوز حذفه في السعة، إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من" أو "في".

---

[1] . ينظر منتهى أمل الأريب/214،رسالة ماجستير،تح أ.جمعة حامد.

[2] . شرح الرضي105/2، وينظر مواهب الأريب شرح مغني اللبيب مخطوط ل/29.

7- ويلزم على إعراب بعض النحاة حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا، وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة، في أنه مخصوص بالشعر.

8- يتجه على تخريج النحاة أن الموصوف بجملة أو ظرف لا يجوز حذفه في السعة، إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من" أو "في".

9- كثير من النحاة يستشهد برأي سيبويه في مواضع الخلاف؛ لما يحظى به رأيه من فصل في كثير من القضايا النحوية.

10- ذكر النحاة أنه لا يجوز حذف الموصوف بجملة أو ظرف إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من" أو "في".

11- يرى ابن جني أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض.

12- أن الجملة وشبهها لا تقوم مقام الموصوف.

يرى بعض المعربين أن الحذف في قوله﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾؛ لأنه مبتدأ غير موصوف، والمبتدأ حذفه سائغ.

13- يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين: أحدهما: أن يعلم جنس المنعوت...والآخر: أن يكون صالحا لمباشرة العمل، فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه في الاختيار؛ لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن، وتقدير سيبويه:وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، وتقدير الكوفيين:وإن من أهل الكتاب إلا من ليؤمنن به، وحذف الموصول خطأ.

14- زعم بعض المعربين أن (ليؤمنن به)جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور وهو من أهل الكتاب.

15- رجح كثير من النحاة عدم صحة دخول الواو بين الموصوف وصفته بينما جوزوا دخولها على الجملة الحالية؛ لأن الحال يخالف الصفة بتقدمها على صاحبها، ومخالفتها له في الإعراب، ولتخالفهما بالتعريف والتنكير غالبا، وأيضا فإن الواو إنما دخلت بين الحال وصاحبها؛ لأن الحال في معنى الجملة، فإن معنى: جاء زيد راكبا، جاء وهو راكب، بخلاف:جاء زيد الراكب.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/د.رجب عثمان محمد، مراجعة/د.رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى 1998 ف.
2. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، المتوفى سنة 316هـ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م.
3. إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، النحاس ت 338هـ تحقيق/ الدكتور زهير غازي زاهد، مكتبة الثقافة الدينية، 526 شارع بور سعيد/ الظاهر – القاهرة.
4. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزر كلي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان الطبعة الحادية عشرة 1995ف.
5. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى1986ف.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف/ الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، دار إحياء التراث العربي.
7. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي، تأليف/ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، إعداد وتقديم/محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى1998ف.

8. البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان1992ف.
9. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، تحقيق/ حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر- دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الثانية1993ف.
10. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية 1979ف.
11. البيان في إعراب غريب القرآن، تأليف/الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، ضبطه وعلق عليه/ بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت . لبنان.
12. التبيان في إعراب القرآن، تأليف/أبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري، تحقيق/علي محمد البجاوي ، دار الشام للتراث ـ بيروت ـ لبنان.
13. تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب لمؤلفه يوسف بن سليمان الشنتمري منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة 1990ف
14. تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، للقاضي أبي السعود، محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى 1419هـ – 1999م.
15. تفسير التحرير والتنوير، تأليف/ سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس.
16. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش تحقيق/أ.د.علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة، الطبعة الأولى 2007ف.

17. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1422هـ 2001م.
18. جامع البيان في تفسير القرآن، تأليف/أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
19. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
20. حاشية الشهاب، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، للقاضي شهاب الدين أحمد الخفاجي، على تفسير البيضاوي، ضبطه الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان.
21. حاشية محي الدين شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان الطبعة الأولى1999م.
22. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى1998ف.
23. الخصائص صنعة أبي التح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار.
24. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف/الإمام شهاب الدين بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق/ الشيخ علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الولى1994ف
25. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف/محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث . القاهرة.

26. ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، 1416هـ-1995م.
27. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، طبعة جديدة مصححة ومنقحة 1983ف، دار الفكر. بيروت.
28. سر صناعة الإعراب، تأليف/إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، قدم له د/فتحي عبد الرحمن حجازي، حققه وعلق عليه/أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، أمام الباب الأخضر. سيدنا الحسين.
29. سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقوسي مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة التاسعة1413هـ.
30. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف الإمام شهاب الدين ابن العماد الحنبلي دراسة وتحقيق/مصطفى عبد القادر عطا، دار القلم . بيروت . لبنان.
31. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق/الدكتور محمد الريح هاشم، دار الجيل . بيروت، الطبعة الأولى1996 ف.
32. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون هجر للطباعة الطبعة الأولى1990م.
33. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
34. شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت . لبنان . الطبعة الأولى 2007ف.
35. شرح الرضي على الكافية،من عمل يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس 1978م.

36. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، حققه وضبطه: الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، 1419هـ – 1998م.
37. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، قدم له/فواز الشعار، إشراف/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان . الطبعة الأولى 1998 ف.
38. الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الدار العربية للكتاب الطبعة الثانية 1983 ف.
39. شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي، ت/الشريف عبد الله البركاتي . المكتبة الفيصلية . الطبعة الأولى1986ف.
40. ضرائر الشعر، تأليف/ أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، وضع حواشيه/ خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى1999ف.
41. طبقات المفسرين، تصنيف الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى1983ف.
42. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، شرح محمود شاكر، الناشر دار المدني . جدة.
43. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي،(شروح التلخيص) دار الإرشاد الإسلامي ـ بيروت.
44. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الثالثة 1982ف.
45. فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد بن شاكر الكتبي، تح/ الدكتور إحسان عباس دار صادر، بيروت.

46. كتاب أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، دار عمار – عمان، 1409هـ 1989م.
47. كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ت/عبد السلام محمد هارون، دار الجيل . بيروت الطبعة الأولى.
48. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام محمود بن عمر الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد . دار الكتاب العربي.
49. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محمد بن حسين العكبري، تح/الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان، دار الفكر ـ دمشق سورية، الطبعة الأولى 1995
50. اللباب في علوم الكتاب، تأليف/ الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، منشورات/ محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، الطبعة الأولى 1998 م.
51. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تأليف/ الإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليمني المكي وضع حواشيه/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان الطبعة الأولى 1997ف.
52. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت/محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية2001ف.
53. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى 1985م.
54. مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تح/الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة1987ف.

55. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تأليف/ العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق/ الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى2001م.
56. معاني القرءان للفراء، دار السرور، بيروت.
57. معاني القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ يحيى مراد، دار الحديث القاهرة، سنة الطبع 1425هـ – 2004م.
58. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق/ د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط الأولى 1988م.
59. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية. صيدا بيروت، 1992 ف.
60. مفتاح العلوم، تأليف/أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي تحقيق/الدكتور عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية . بيروت لبنان . الطبعة الأولى2000 ف.
61. المفصل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري، دار الجيل بيروت.
62. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم ابن موسى الشاطبي، تحقيق/ د.عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2007ف
63. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)تحقيق: أ. د. علي مذحمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1431 هـ – 2010 م

64. المقرب تأليف/علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور،تح/أحمد عبد الستار الجواري . علي الجبوري، الطبعة الأولى1971.
65. منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، لأحمد بن محمد الحصكفي المعروف بابن الملاّ، رسالة ماجستير، من أول الكتاب إلى نهاية مبحث "إن تحقيق أ/ جمعة حامد بشر، إشراف أ.د. محمد عبد السلام ابشيش، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم/الخمس، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، العام الجامعي 2005/2004 م.
66. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف/ الإمام تقي الدين أحمد ابن محمد الشمنّي، المطبعة البهية، مصر.
67. مواهب الأريب شرح مغني اللبيب لمحمد بن أحمد الأزنيقي(مخطوط) مكتبة جامعة استنبول (A . 3035)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامي، عمادة شؤون المكتبات المكتبة المركزية، قسم المخطوطات، الرقم(2692).
68. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.
69. النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الاشتراكية، الطبعة الأولى 1982م الطبعة الثانية 1984م.
70. النحو وكتب التفسير، الدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيده،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبيةة الاشتراكية الطبعة الثانية1984م.
71. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، شرحه وضبطه وعلق عليه/الدكتورة مريم قاسم طويل، والدكتور يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان،الطبعة الأولى1995ف.

72. هدية العارفين، أسماء المؤلفين و آثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان1992ف.
73. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق/الدكتور إحسان عباس،دار صادر . بيروت 1978ف.